

## التشريعات الضريبية في الجزائر

شهد النظام الجبائي الجزائري منذ بداية التسعينيات سلسلة من الإصلاحات القانونية العميقة، خصوصاً بعد سنة 1991 التي مثلت نقطة تحول من خلال إصدار قانون المالية الذي أدخل ضرائب جديدة حديثة ومحينة وعوّض عدة رسوم قديمة مثل TUGPS و TUGP، . جاءت هذه الإصلاحات في سياق اقتصادي صعب تميز بتراجع أسعار النفط، وتدهور ميزانية الدولة، وحاجة ملحة إلى تحديث آليات التحصيل الجبائي بما يتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق. كان الهدف من هذه الإصلاحات هو تحسين العدالة الجبائية، توسيع الوعاء الجبائي، تعزيز موارد الخزينة، وتحقيق مزيد من الشفافية. وتواصل المسار الإصلاحي عبر قوانين مالية متعاقبة أهمها قوانين 1996، 2008، 2015، 2017، 2020 و 2022.

تؤطر المنظومة الضريبية والجبائية حالياً في الجزائر مجموعة قوانين مختلفة نوجزها فيما يلي :

- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
- قانون الرسوم على رقم الأعمال؛
- قانون الضرائب غير المباشرة؛
- قانون الإجراءات الجبائية؛
- قانون التسجيل؛
- قانون الطابع؛

### أولاً: الضريبة على الدخل الإجمالي، الإطار القانوني وتطورها - IRG

تعد من أبرز الضرائب المباشرة المفروضة على دخل الأشخاص الطبيعيين. استُحدثت بموجب قانون المالية لسنة 1991 الذي نص على تطبيق نظام ضريبي تصاعدي عادل .

### 1- إصلاح سنة 1996

جاء قانون المالية لسنة 1996 بجملة من التعديلات الجوهرية، منها توسيع الشريحة المعفاة وإعادة ضبط الشرائح بنسب تراعي القدرة الشرائية . كما تضمن القانون إجراءات ترمي إلى تخفيف العبء الضريبي على العمال والأجراء.

## 2-تعديل سنة 2008

صدر بموجب القانون 07-12 المؤرخ في 30 ديسمبر 2007 المتضمن قانون المالية لسنة 2008 حيث تم رفع الشريحة المعفاة إلى مستوى أكبر، وتعديل النسب بما يحسن العدالة الجبائية.

## 3-تعديل سنة 2020

في إطار تحسين القدرة الشرائية، تم في قانون المالية لسنة 2020 رفع سقف الإعفاء إلى 30 ألف دج شهريا ، مما سمح بتخفيف العبء على فئات واسعة من الأجراء و أصحاب الدخل المحدود.

## ثانيا: الضريبة على أرباح الشركات IBS

تم تأسيسها بموجب المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وجاء تطبيقها لأول مرة ابتداءً من سنة 1992 . تغطي هذه الضريبة أرباح الشركات التجارية والصناعية والحرفية والمهنية، وتستند إلى مبدأ خضوع الأرباح المحققة للضريبة وفق نسب محددة تفرض بمعدل عادي 30 %، و معدل مخفض 30 % على الأرباح المعاد استثمارها .

## -تعديل سنة 2015: بموجب القانون 15-01 تم تحديد نسب جديدة حسب طبيعة النشاط:

- 19% للأنشطة الإنتاجية .
- 23% للبناء والأشغال والسياحة.
- 26% للأنشطة الأخرى

.وقد نصت المادة 150 مكرر على هذه الفوارق بهدف تشجيع القطاعات الاستراتيجية

تنص المادة 142 من قانون الضرائب على خصم الأرباح المعاد استثمارها، وهو إجراء قانوني يُعد أداة تحفيز: للمؤسسات لتوسيع نشاطها بما يخدم الاقتصاد الوطني.

### ثالثاً: الرسم على القيمة المضافة TVA

أسس الرّسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون الماليّة لسنة 1991، في المقابل ألغي النظام السّابق المتشكل من الرّسم الوحيد الإجماليّ على الإنتاج (TUGP)، والرّسم الوحيد الإجماليّ على تأدية الخدمات (TUGPS)؛ وذلك نتيجة المشاكل التي شهدتها هذا النّظام من حيث تعقّده، وعدم ملائمته مع الإصلاحات التي شهدتها الاقتصاد الوطنيّ مقارنة مع الأنواع الأخرى من الضّرائب من الطبيعة نفسها، يقدّم هذا النظام العام للضّريبة على الاستهلاك، عدّة فوائد أهمّها البساطة والشفافيّة المنشودتان من طرف الإدارة الجبائية، وكذا المكثّف بالضريبة، تمثل TVA أحد أهم موارد الخزينة العامة، وتؤدي دوراً محورياً في تنظيم الفوترة ومحاربة التهرب الجبائي

-إصلاح 2017 : بموجب القانون 02-17 تم رفع % المعدل العادي من 17 إلى 19% و المعدل المخفض من 7% إلى 9% ، جاءت هذه الزيادة كإجراء لتعويض تراجع الإيرادات البترولية بين 2014 و2017.

### رابعاً: الرسم على النشاط المهني -TAP: الإطار القانوني

استُحدث بموجب قانون المالية لسنة 1996، يفرض الرسم على رقم الأعمال المحقق من طرف المؤسسة و يُعد مورداً أساسياً للجماعات المحلية . ينص القانون على نسب توزيع مفصلة، حددتها المادة 222، تشمل حصة للبلديات والولايات وصندوق الجماعات المحلية . كما خصص القانون إعفاءات واسعة للأنشطة الفلاحية وبعض النشاطات السياحية والحرفية . تم إلغاء الرسم على النشاط مهني بموجب قانون المالية 2024.

### خامساً: الضريبة الجرافية الوحيدة : IFU

أنشئت بموجب المادة 02 من قانون المالية لسنة 2007 ، وهي موجهة للنشاطات الصغيرة التي لا يتجاوز رقم أعمالها 30 مليون دج .

**الفئات الخاضعة:** الحرفيون، التجار، مقدمو الخدمات، والمستثمرون الصغار المستفيدون من أجهزة دعم الدولة مثل ANEM و ANGEM و ANDI

**-الإعفاءات :** تشمل الإعفاءات المؤسسات المدعمة لمدة تتراوح بين 3 و 6 سنوات، إضافة إلى الحرفيين .  
التقليديين.

**-النسب:** 5% للأنشطة التجارية ، 12% للأنشطة المهنية والخدمية.

يعكس تطور التشريعات الجبائية في الجزائر سعي الدولة إلى تحديث النظام الجبائي ليصبح أكثر عدلاً وفعالية وقد مثلت السنوات 1991، 1996، 2008، 2015، 2017، 2020 و 2022 مراحل أساسية في هذا المسار. تسعى الجزائر من خلال النظام الجبائي لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية كتنويع الاقتصاد، دعم القدرة الشرائية، تشجيع الاستثمار، وتعزيز موارد الدولة . ورغم كل الإصلاحات، تبقى عملية تحديث المنظومة الجبائية مستمرة نظراً لتغير الظروف الاقتصادية والمالية، مما يجعل الإطار التشريعي في حالة تطور دائم.